في أول حديث صحفي...

رئيس مجلس الشعب لـ«الوطن»: وضع دستور سوري جديد هو مسألة سيادية بامتياز

أي تواصل بين أعضاء مجلس الشعب مع شخصيات معارضة وطنية هو أمر إيجابي

| هناء غانم - تصوير طارق السعدوني

في أول حوار لها منذ اختيارها رئيسة لمجلس الشعب أكدت د. هدية عباس أن النظام المعمول به حالياً في المجلس بات قديماً ومن الضروري تعديله بالشكل الذي يمنح المجلس المرونة الكافية لتطوير العمل، مؤكدة في حوار شامل لـ«الوطن» أن التحدي الأكبر للمجلس هو إعادة الثقة مع المواطن، والمجلس لن يتردد في هذا الصدد بالإشارة إلى أي خلل في أي قطاع من القطاعات.

وأضافت عباس: إن بعض مواد الدستور الجديد المقر في عام ٢٠١٢ تتعارض مع النظام الداخلي للمجلس، معيدة السبب إلى قدم مواده التي تم إقرارها منذ نحو ٤٣ عاماً ولم تخفي حجم المسؤوليات الملقاة على المجلس ولا سيما أن سورية تتعرض لحرب بشعة أفرزت واقعاً معيشياً صعباً على المواطن، كاشفة هنا عن ضرورة إجراء حزمة من التعديلات على بعض القوانين التي تخفف العبء عن المواطن.

وأوضحت عباس أن المجلس الآن تحت القبة بصدد مناقشة العديد من ملفات الفساد وأحيل قسم منها على المراجع المختصة للتحقق منها وحال الانتهاء سيتم إعلان نتائج ذلك على الرأي العام فالمواطن شريك أساسي يجب التركيز عليه لأنه يحتك مباشرة مع الفاسدين لذلك مجلس الشعب مفتوح لتقديم أي شكوى أو ملف فساد.

مشيرة إلى أنه من غير المقبول من أي عضو أن يستغل عضويته وحصانته في عمل من الأعمال التي تأتي في غير مكانها وفي حال حدث ذلك المجلس سيتخذ الإجراءات القانونية لرفع الحصانة عنه.

وفيما يلي نص الحوار:

رسالتي للمواطنين: مجلس الشعب مفتوح لكل شكوى أو ملف فساد

- بدأت الدورة الثالثة للمجلس، ومضى أكثر من ستة أشهر على تسلمكم مهام رئاسة المجلس، ما الذي تحقق حتى الآن؟

بدأ مجلس الشعب عمله في ظروف استثنائية تمر بها سورية، ولا سيما الحرب الإرهابية الظالمة، والحصار والإجراءات القسرية أحادية الجانب (العقوبات الاقتصادية) غير الشرعية التي يفرضها الغرب، ناهيك عن الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعاني منها المواطن بسبب تداعيات ونتائج الحرب. كل ذلك جعل عمل المجلس منذ اللحظات الأولى له أكثر صعوبة بسبب حجم التحديات والمشكلات التي يعاني منها الوطن والمواطن. هذا الأمر جعلنا نبدأ العمل بمستوى عالٍ من المسؤولية والإصرار على تقديم كل ما يمكن للمواطنين.

لقد كان على جدول أعمال المجلس مستويان من العمل، الأول يتعلق ببنية مجلس الشعب ذاته، من خلال انتخاب رئيس المجلس ومكتبه واللجان الدائمة فيه، وإجراء التعديلات الداخلية الضرورية المتعلقة بهيكلية العمل وآلياته داخل المجلس بما ينسجم التغيرات التي يشهدها وطننا، في مقدمة ذلك إعادة النظر في النظام الداخلي للمجلس الذي أُقر بتاريخ ١٩٧٤، الذي بات بصيغته الحالية يحدّ من فعالية المجلس في ضوء التطورات والمتغيرات في السنوات الأخيرة، إضافة إلى ما أنتجته وأفرزته الحرب على وطننا. يضاف إلى ذلك أن هناك بعض التعارض في عدد من مواد النظام الداخلي الحالي، وبين عدد من مواد الدستور الجديد الذي أُقر عام ٢٠١٢. ما استوجب الإسراع في دراسة ووضع مشروع نظام داخلي جديد ينظم ويضبط عمل المجلس بالشكل الأفضل والأمثل خلال الظروف الراهنة وللمرحلة المقبلة. كذلك أنجز المجلس مناقشة البيان الوزاري للحكومة وأقره، ودراسة كل مشروعات القوانين، والمراسيم التشريعية المحالة إليه. هذا إضافة إلى العمل الذي يقوم به أعضاء المجلس خلال جلسات الاستماع للسادة أعضاء الحكومة، حيث يقوم السادة أعضاء مجلس الشعب بطرح هموم ومشكلات المواطنين أمام الوزير المعني ويتابعون حلها وتنفيذها.

المستوى الثاني من العمل يتعلق بالشأن الخدمي والمعيشي المتصل مباشرة مع المواطن وبشكل يومي. ولا سيما القضايا الكبرى المتعلقة بالظروف الجديدة التي فرضتها الحرب، وهذا النمط من عمل المجلس أيضاً يُقسم إلى قسمين: الأول متعلق بالقضايا التي يطرحها ويتابعها السادة أعضاء مجلس الشعب من خلال احتكاكهم اليومي مع المواطنين. هنا يمكن تأكيد معالجة الكثير من المشكلات، على حين يجري متابعة حل وتذليل مشكلات أخرى، كما تمت إحالة عدد من ملفات الفساد التي تقدم بها أعضاء المجلس إلى الحكومة، ونحن بانتظار نتائج دراستها من الحكومة. أما القسم الثاني فيتعلق بالشكاوى التي يتقدم بها المواطنون مباشرة إلى مجلس الشعب، حيث تجري دراستها وإحالتها على اللجان المختصة لمتابعة حلها ومعالجتها مع الجهات المعنية بها.

يبقى أن أشير إلى أن التحدي الأكبر للمجلس الحالي هو إعادة الثقة مع المواطن، وهو ما نعمل عليه عبر العمل الشفاف والمباشر مع المواطنين في نقل همومهم ومشكلاتهم، والعمل بالسرعة الممكنة على معالجتها. إن المهمة الأولى والأساس لمجلس الشعب هي أن يكون مرآة حقيقية للشعب، وأعتقد أنه خلال ستة أشهر استطعنا أن نبدأ الطريق الصحيح في بناء هذه الثقة.

المجلس في زمن استثنائي

- هل هناك أي فارق بين المجلس الحالي والمجالس السابقة، وخاصة أن السوريين كانوا ولا يزالون يعولون كثيراً على هذا الدور التشريعي؟

بدايةً، علينا أن نقر أن عمل مجلس الشعب يتعلق بالمرحلة الزمنية الموجود فيها، وبالظروف الموضوعية المؤثرة، ونحن هنا لسنا بصدد تقييم إذا ما كنا أفضل من المجالس السابقة أو غير ذلك، فهذا الأمر مرتبط بحجم المهام والأعباء التي يمكن لنا النهوض بها، والتي يعد المواطن السوري الوحيد المخول بتقييمها ومقارنتها بمن سبقنا، وفي مدى تلبيتها لتطلعاته، وقدرتها على تحقيق أهدافه.

أما فيما يتعلق بحجم الآمال والتطلعات التي يعلقها المواطن على المجلس في هذه الظروف الصعبة، فهو أمر طبيعي جداً، وخاصةً أن هذا المجلس يأتي في زمن استثنائي قياساً بالمجالس السابقة من حيث خصوصية الظروف والأوضاع التي يمر بها الوطن داخلياً وخارجياً. فالحرب الإرهابية التي تشن على بلادنا، إضافة إلى الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة بشكل ظالم على شعبنا، وقسوة الظروف الاقتصادية والأوضاع المعيشية اليومية، كل ذلك يزيد من حجم تطلعات المواطنين تجاه مجلسهم، ويزيد من حجم المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقنا. الأهم لنا أن نحدد حجم معاناة المواطنين على جميع الصعد، ونبذل كل ما يمكننا من جهد لرفعها وتذليلها قدر الإمكان، وتلبية ما يمكن من مطالب وتطلعات محقة، ومحاربة الفساد الذي يشكل عبئاً حقيقياً يثقل كاهل المواطن. مع الأخذ بالحسبان أن خيارات العمل المطروحة اليوم محدودة بسبب الأوضاع الصعبة التي نمر بها. لا أحد منا يستطيع الادعاء بأنه قادر على معالجة كل المشكلات دفعة واحدة، فالعمل يحتاج إلى تنظيم ومتابعة وتراكم مستمر في الثقافة والإنجاز، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى المزيد من الوقت الذي يشكل بشكل مؤكد عاملاً ضاغطاً جديداً قياساً بظروف الحرب الصعبة التي نمر بها. نحن مصرون على بذل أقصى الجهود من أجل إنجاز كل ما يمكن للإخوة المواطنين.

- خلال الدورة الحالية، تم إصدار العديد من التشريعات والقوانين، ولاحظ الشارع توجهاً عاماً بزيادة الرسوم والضرائب في مختلف الدوائر والوزارات. هل مجلسكم الكريم يوافق على مثل هذه الإجراءات؟

×× نحن ممثلون عن الشعب، وأولى مهامنا هي العمل على تحسين أوضاعه ومستوى معيشته، بما في ذلك تخفيض الضرائب والرسوم والأعباء المالية المفروضة عليه.

إن مجلس الشعب لا يدعم من حيث المبدأ أي زيادة في الأعباء المفروضة على المواطنين، لكن عند دراسة مشروعات القوانين التي تقضي بفرض ضرائب أو رسوم أو أعباء مالية جديدة، أو تلك التي تهدف إلى رفع ضرائب أو رسوم أو أعباء مالية موجودة سابقاً، فإن الأمر يعتمد بالدرجة الأساسية في إقرارها أو عدمه على الهدف والغاية منها، وسبل إنفاقها. إن تحديد الهدف والتأكد من مدى مشروعيته وقانونيته وملاءمته لوضع المواطنين يأخذ وقته الكافي من حيث الدراسة والسجال بين أعضاء مجلس الشعب والحكومة، بدءاً من دراسته من اللجان المختصة في المجلس بحضور ممثلي الحكومة المعنيين، ورفع تقاريرهم بالموافقة أو الرفض إلى المجلس، وانتهاء بمناقشة السادة أعضاء المجلس للحكومة في هذا الشأن تحت قبة البرلمان، والتصويت (قبولاً أو رفضاً) على مشروع القانون الذي يفرض أعباء مالية جديدة. وفي كل مشروعات القوانين التي تضمنت فرض أعباء مالية على المواطنين كان لأعضاء مجلس الشعب دورٌ كبيرٌ في ضبط مطارح تلك الأعباء، وملاءمتها للوضع المعيشي للمواطن، والضغط على الحكومة من أجل تخفيض قيمة العبء إلى الحد الأدنى وإعفاء الشرائح ذات الدخل المحدود أو الشرائح الفقيرة. إذاً المسألة غير مرتبطة بوجود توجه لدى المجلس أو عدم وجود هذا التوجه، المسألة مرتبطةٌ بتقدير ضرورة العبء المالي والهدف منه، ومدى تحقيقه للمصلحة العامة، وهذا الأمر متروك للسادة الأعضاء في قبوله أو رفضه عبر التصويت تحت قبة البرلمان.

عمل اللجان المختصة

- في ضوء بعض المخالفات الدستورية التي اتخذت من الحكومة كمنع سفر المواطنين من دون وجود مذكرة أو حكم قضائي، ما الذي يمكن للمجلس أن يقوم به لإزالة هذه المخالفات؟ مثال آخر: وزارة المالية عمدت إلى فرض رسم على الهاتف الجوال خلافاً لما تم إقراره في المجلس حيث كان القرار من تاريخ نشره، لكن الوزارة طبقته من تاريخ ٣٠ حزيران، ألا يشكل ذلك تحدياً لإرادة المجلس؟

القاعدة الأساس التي نتبناها في عملنا سواء على مستوى مكتب المجلس، أم على مستوى عمل اللجان المتخصصة أم على مستوى عمل الزملاء الأعضاء ونشاطهم، هي الإحاطة بأي مخالفة دستورية وإحالتها على الجهة المختصة، والمقصود بالجهة المختصة هنا هو المحكمة الدستورية العليا.

عما يتعلق بالحالة الأولى التي ذكرتها، الأساس في الأمر هو وجود شكوى مقدمة من أحد المتضررين تشير إلى وجود مخالفة دستورية تم ارتكابها من وزارة المالية، أو التقدم بصورة عن القرار الذي تم بموجبه منع سفر المواطنين من دون وجود مذكرة أو حكم قضائي. حتى الآن لم يرد إلى المجلس أي شكوى خطية حول هذا الأمر، أو صورة عن تعميم أو قرار ما صادر عن وزارة المالية يخالف الدستور أو القوانين المرعية بهذا الصدد. في حال ورود الشكوى أو صورة عن أي قرار أو تعميم قامت به وزارة المالية بشكل يخالف الدستور فلن نتردد أبداً في التحرك لمعالجة الأمر وفق الأسس الدستورية والقانونية، عبر إحالة الشكوى على الجهة المعنية. بكل تأكيد، لن نقبل بأي تجاوز على الدستور أو عدم تطبيق القوانين.

أما عما يتعلق بالحالة الثانية التي ذكرتها، بالفعل أقر مجلس الشعب هذا القانون، وتم الاتفاق على أن تفرض الرسوم من تاريخ إصدار القانون وليس بتاريخ سابق، وفي حال قيام وزارة الوزارة المعنية باستيفاء الرسوم على خلاف ما ورد في النص القانوني فهذا يعد أمراً مخالفاً للقانون.

الموضوع ليس بمعنى التحدي للمجلس، فأحياناً لا تحسن جهة ما تطبيق القانون عبر إساءة استخدامه في غير ما فرض لأجله. أي ترتكب مخالفة قانونية وللمجلس التحرك مباشرة لمنع هذه المخالفة.

في حال كان ما ذكرته في سؤالك صحيحاً من أن الوزارة قامت بتطبيق استيفاء الرسم من تاريخ سابق على خلاف ما ورد في القانون، فإن هذا يعد «سوء تطبيق للقانون»، ويحق للمواطنين التقدم بشكوى إلى القضاء لإبطال العمل باستيفاء الرسوم قبل التاريخ الذي فرضت به.

حتى الآن لم تردنا أي شكوى من المواطنين تفيد بمخالفة الوزارة المعنية في تطبيق استيفاء الرسوم، أي بشكل يخالف ما تم إقراره في المجلس، وفي حال ورود الشكوى يمكن دعوة الوزير المختص للاستجواب بهذا الصدد.

- هناك نقاش دولي دائر حول دستور الجمهورية العربية السورية، ما دور المجلس في هذا الجدال؟ ولماذا لم يخصص جلسة أو يتم تشكيل لجنة لمناقشة ما يتم تداوله؟

أعتقد أن المقصود من السؤال ليس دستور الجمهورية العربية السورية، بل ما تقدمت به روسيا من مقترح لمسودة دستور سوري.

إن دور المجلس في مسألة تعديل الدستور منصوص عليه وبدقة في الدستور السوري، ومجلس الشعب له أن يشكل لجنة خاصة لبحث مقترح بتعديل الدستور إن كان هذا المقترح محالاً إليه من السيد رئيس الجمهورية، أو من ثلث أعضاء مجلس الشعب. نحن دولة مؤسسات، والمجلس يعمل بحسب الدستور والنظام الداخلي الخاص به، ولا يُنشئ لجاناً خاصة بناء على أفكار أو مقترحات سياسية قد تطرح من هنا وهناك.

إن قيام دولة روسيا الصديقة (بحسب وجهة نظرها) بطرح مقترحات وأفكار ترى أنها قد تساعد في تقريب وجهات النظر بين السوريين هي مجرد أفكار ومقترحات سياسية، تُطرح على السوريين تحت عناوين «مقاربات للحل السياسي للأزمة السورية»، والنقاش ضمن هذا المستوى هو سياسي ولا يترتب عليه أي بعد دستوري أو قانوني، إلا إذا اتفق السوريون جميعاً على ضرورة القيام بتعديل للدستور كجزء من الحل السياسي للخروج من الأزمة، حينها فإن الأمر يعود إقراره للشعب السوري وحده عبر آليات دستورية وقانونية معروفة للجميع يقوم بها السوريون بأنفسهم، وهي الاستفتاء الشعبي.

إن مسألة وضع دستور جديد هي مسألة سورية سيادية بامتياز، يقوم بها السوريون بأنفسهم، وعبر آليات وأقنية قانونية وتشريعية معروفة للجميع. والشعب السوري هو وحده من يقرّ الدستور الذي يراه مناسباً له عبر الاستفتاء الشعبي، بعد أن توضع مسودته من المتخصصين بهذا الشأن وهم من السوريين حكماً.

لن نتقاعس في محاربة الفساد

- المواطن أرهقته الحرب الدائرة منذ ست سنوات، وكان يأمل من المجلس الجديد أن يخفف عنه الأعباء، ومحاسبة تجار الحرب، وفضح الفساد، هل يمكن لهذا المجلس أن يمارس هذا الدور بشكل فعال وجدي؟

الموضوع غير مطروح في إطار الإمكانية، بل إن من أهم واجبات ومهام المجلس تقديم كل ما يمكن للمواطن من أجل تحسين مستوى معيشته، ومكافحة الفساد والفاسدين. هذا الواجب هو من ضمن أولويات العمل التي تبناها المجلس الحالي، والسبب في ذلك –بالدرجة الأساسية– حجم ونوعية الظواهر السلبية التي أفرزتها الحرب في المجتمع السوري، وفي مقدمتها تفشي ظاهرة الفساد. نحن ننظر إلى الفساد على أنه الوجه الآخر للإرهاب الذي نعاني منه جميعاً، ولن نسمح لأنفسنا بالتقاعس في هذا الواجب.

إن التعامل مع هذا الملف الكبير يحتاج إلى ضبط الآليات الكفيلة بملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم، وهي آليات بالضرورة يجب أن تكون قانونية تعتمد على الدلائل والبراهين بشكل قطعي كي لا تتحول عملية مكافحة الفساد إلى ظاهرة قد يلجأ إليها البعض من أجل الإيقاع بالآخرين فقط. لذلك، وفي هذا الملف تحديداً، يتم العمل على مستويين:

المستوى الأول: لقد تم التأكيد على جميع السادة الزملاء الأعضاء طرح ما لديهم أو ما قد يتم نقله إليهم من خلال المواطنين من ملفات فساد مثبتة تحت قبة المجلس، من أجل معالجتها ومحاسبة المتورطين فيها. وبالفعل لقد تم طرح عدة ملفات فساد من السادة الأعضاء، وقد أحيلت جميعها على المراجع المختصة لدراستها والتحقيق فيها، وعند الانتهاء منها، سيتم إعلان ذلك على الرأي العام، هذا على مستوى دور المجلس.

أما المستوى الثاني: فهو يقع علينا كجهة مساءلة ورقابة على الجهود والإجراءات التي تقوم بها السلطة التنفيذية في محاربة ومكافحة الفساد، استناداً إلى ما تقدمت به في بيانها لنيل الثقة من المجلس. لقد أكدت الحكومة أن ملف مكافحة الفساد سيكون من ضمن أولويات عملها. وبدورنا نحن نراقب أداء الحكومة في هذا المجال وستسأل الحكومة عن ما تم القيام به تنفيذاً لما ورد في بيانها.

هنا، أود أن أوجه رسالة لجميع المواطنين، أن مجلس الشعب مفتوح لكل شكوى أو ملف فساد يمكن لهم أن يساعدوا في تقديمه لمتابعته من المجلس. فالمواطن هنا شريك أساسي لأنه يحتك مباشرة مع الفاسدين ويضطر في أوقات عديدة للتعامل معهم. إن آلية إثبات تورط هؤلاء الفاسدين تكون عادة ممكنة للمواطنين، والشرط الأساس الذي يمكننا من فتح أي ملف فساد هو الأدلة وليس الأقاويل التي يتم تداولها بشكل شخصي، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ندعو جميع المواطنين إلى المساهمة مع مجلس الشعب في هذا الملف المهم لأنه يطول لقمة عيشهم اليومية. وسيتم التعامل مع كل الشكاوى والملفات بأمانة وبمنتهى الدقة والحرص على سلامة المواطن حتى يتم التثبت والتحقق ومعاقبة الفاسدين.

أما عن دور المجلس في تخفيف الأعباء عن المواطن، فحقيقة أن المجلس حريص على تقديم كل ما يمكن من إمكانيات لتخفيف الأوضاع المعيشية الصعبة. علينا أولاً أن نتفق أن الحرب أفرزت واقعاً معيشياً صعباً على المواطن، واقعاً لم يكن في السابق، وهو يرخي بظلاله الثقيلة على الجميع من دون استثناء. لذلك

الفساد هو الوجه الآخر للإرهاب والتحدي الأكبر للمجلس الحالي هو إعادة الثقة مع المواطن

بعض مواد الدستور الجديد المقر في عام ٢٠١٢ تتعارض مع النظام الداخلي للمجلس بسبب قدم مواده